

مجلس ادارة صندوق تنمية الصادرات يوافق علي الاطار الاستراتيجي العام للبرنامج الجديد لرد الاعباء التصديرية

الاطار العام يتضمن تخصيص 40% من موازنة البرنامج كدعم مادي و30% تسويات مع وزارة المالية و30% دعم غير مادي

م . عمرو نصار : البرنامج الجديد يستهدف الوصول بقيمة الصادرات الي 55 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة ... وتحسين ترتيب مصر في قائمة الدولة المصدرة

د . محمد معيط : تم تخصيص 6 مليار جنيه كموازنة لصندوق تنمية الصادرات إعتباراً من العام المالي 2020/2019

د . عز الدين أبو ستيت : دور رئيسي لبرنامج رد الأعباء الجديد في زيادة معدلات صادرات الحاصلات الزراعية

وافق مجلس ادارة صندوق تنمية الصادرات علي الاطار الاستراتيجي العام للبرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية والذي يتضمن تخصيص 40% من موازنة البرنامج در اعباء نقدية و30% تسويات مع وزارة المالية و30% دعم غير مادي ويشمل خدمات الدعم الفني والتكنولوجي مثل المشاركة في المعارض وتحديث وتطوير القطاعات الصناعية.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع لمجلس ادارة صندوق تنمية الصادرات والذي عقد بمقر وزارة التجارة والصناعة بحضور المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة والدكتور محمد معيط وزير المالية والدكتور/ عز الدين ابو ستيت وزير الزراعة واستصلاح الاراضي والمهندس/ ابراهيم العربي رئيس غرفة تجارة القاهرة والمهندس هاني برزي رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية والدكتور/ احمد فكري عبد الوهاب عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية والمهندس حسام فريد مستشار وزير التجارة والصناعة والمنسق العام للمجالس التصديرية بملف برنامج مساندة الصادرات الجديد والدكتورة اماني الوصال المدير التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات.

وقال الوزير ان البرنامج الجديد يستهدف جعل الصادرات المصرية ركيزة رئيسية لمعالجة عجز الميزان التجاري ، لافتا الي ان البرنامج يستهدف خلال السنوات الخمس المقبلة تحسين ترتيب مصر في قائمة الدول المصدرة من المركز الـ54 الي احد المراكز الاربعة الاولى ومضاعفة الصادرات المصرية من 24.8 مليار دولار الي 55 مليار دولار.

ولفت نصار ان خطة الحكومة تستهدف تحقيق طفرة في الصادرات خلال السنوات الخمس المقبلة من خلال زيادة عدد الشركات المصنعة والمصدرة وتنوع المنتجات والخدمات المصنعة محليا الي جانب رفع القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات المصرية، لافتا الي ان خطة الحكومة تستهدف ايضا تحسين الميزان التجاري وزيادة الاستثمارات الصناعية والنتاج المحلي الصناعي الي جانب زيادة القيمة المضافة للصادرات المصرية وخفض نسبة البطالة فضلا عن زيادة وتنوع الاسواق المستوردة للمنتجات المصرية .

واوضح الوزير الي ان أهم محاور البرنامج الجديد لمساندة الصادرات تركز علي زيادة نسب تعميق التصنيع المحلي لتصل الي 40% وتنمية الصعيد والمناطق الحدودية وزيادة صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة الي جانب تعزيز النفاذ لاسواق جديدة ومساندة تكاليف الشحن ، لافتا الي ان محاور البرنامج تشمل ايضا تعزيز البنية الاساسية للتصدير من خلال المعارض المحلية والخارجية وتبادل البعثات التجارية الترويجية وزيادة قدرة مصر التنافسية .

واضاف ان البرنامج يعتمد بصفة اساسية علي عدد من الاجراءات تشمل تقييم الاثر سنوياً والتمكين من التكنولوجيا والوصول للتمويل وتوفير العمالة المدربة والنفاذ للاسواق والمعلومات في القطاع الصناعي بالاضافة الي تنفيذ برامج متخصصة لتحديث الصناعة وتحسين الانتاجية وزيادة القدرة التنافسية وتحسين الجودة الي جانب تعميق الصناعة الوطنية من خلال تنمية سلاسل القيمة وتنفيذ برامج تعميق التصنيع المحلي .

واشار نصار الي انه سيتم تشكيل لجنة للانتهاء من اللانحة التنفيذية للبرنامج في أقرب وقت ممكن على ان يكون اجتماع مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، مشيراً الي انه سيتم إيقاف البرنامج الحالي إعتباراً من مشحونات صادرات 2019/6/30 وبدء البرنامج الجديد إعتباراً من 2019/7/1، كما سيتم تقييم البرنامج الجديد من يناير الي مارس في كل عام.

وأوضح الوزير ان المبالغ المتأخرة من البرنامج الحالي هي التزام علي الدولة ، لافتاً الي انه سيتم رد الأعباء للبرنامج القديم لمن استوفى الأوراق علماً بأنه تم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارتي التجارة والصناعة والمالية لبدء رد المستحقات طبقاً للمقترحات المنفق عليها

ومن جانبه اشار الدكتور محمد معيط وزير المالية الي ان البرنامج الجديد يستهدف الوصول لعائد سنوي بموازنة الدولة يصل إلى 10 أضعاف قيمة المساندة التصديرية حيث أن كل مليار دولار صادرات يوفر 4.2 مليار جنيه إيرادات للدولة ، لافتاً في هذا الاطار الي أنه تم الموافقة علي تخصيص 6 مليار جنيه كموازنة لصندوق تنمية الصادرات اعتباراً من العام المالي الجديد 2020/2019 .

كما أكد الدكتور عز الدين ابو ستيت وزير الزراعة واستصلاح الاراضي علي أهمية برنامج المساندة التصديرية في زيادة معدلات صادرات قطاع الحاصلات الزراعية حيث ساهم هذا البرنامج خلال السنوات السابقة في تحقيق طفرة غير مسبوقة في معدلات التصدير

، مشيراً إلى أهمية البرنامج الجديد في المساهمة في إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الشركات الزراعية المصدرة في فتح أسواق تصديرية جديدة خاصة وأن المنتجات الزراعية المصرية تلقى قبولاً واستحساناً من المستهلكين في الأسواق الخارجية